الحكومة تؤكد إغلاق المنافذ غير الرسمية ومكافحة التهريب وتعزيز الإيرادات



أكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون المنافذ الحدودية هادي السلامي، اليوم الأحد، مضي الحكومة العراقية في ضبط الحدود وإغلاق المنافذ غير الرسمية، ضمن إجراءات تستهدف مكافحة التهريب وتعزيز الإيرادات العامة.

وقال السلامي للوكالة الرسمية وتابعته المطلع: "إن إجراءات رئيس الوزراء علي فالح الزيدي تستند إلى أحكام الدستور والقوانين النافذة، وتهدف إلى فرض سلطة القانون على المنافذ الحدودية في جميع مناطق البلاد، بما فيها إقليم كردستان".

وأضاف أن: "الحكومة تسعى إلى تعزيز الإيرادات من خلال تطبيق نظام "الأسيكودا" الإلكتروني، المعني بأتمتة الإجراءات الجمركية والتحول الرقمي في المنافذ الحدودية".

وأوضح أن: "النظام يسهم في تنظيم العمل الجمركي وتعزيز الشفافية والحفاظ على المال العام، فضلاً عن تسهيل إجراءات المواطنين وحركة التبادل التجاري".

وأشار السلامي إلى أن: "قرارات الحكومة بشأن المنافذ الحدودية تأتي في إطار الالتزام بالدستور وقرارات المحكمة الاتحادية، بما يحقق المصلحة العامة".

وأكد أن: "إغلاق المنافذ غير الرسمية يمثل خطوة للحد من عمليات التهريب، مشدداً على ضرورة خضوع جميع المنافذ لسلطة القانون".